



Distr.
GENERAL

S/18957
30 June 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

مذكرة شفوية مورخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ويترشّف بأن يعلن ما يلي بالاشارة إلى مذكّرته (I-2) SCPC/2/86/3 المورخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٧ .

لقد كان من سياسة الحكومات المتعاقبة للمملكة المتحدة أن تؤيد وتنفذ بإخلاص أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن تصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى جنوب أفريقيا . ولهذا السبب اشتراك حكومة المملكة المتحدة في اتخاذ القرار رقم ٥٩١ (١٩٨٦) بتوافق الآراء على الأسماء التي أوضحته السير ج . تومسون في بيانه أمام مجلس الأمن في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (S/PV.2723) .

ويُنفذ القرار رقم ٤١٨ (١٩٧٧) في المملكة المتحدة بواسطة مرسوم (الرقابة على) صادرات البضائع (بالنسبة للمعدات) ومرسوم جنوب إفريقيا (حظر الأمم المتحدة لتصدير الأسلحة) (التعامل المحظوظ) لعام ١٩٧٨ (بالنسبة لإصدار براءات الاختراع والتصميمات والمعلومات الصناعية أو التقنيات) . وتشعر حكومة المملكة المتحدة بالارتياح لأن هذين الصكين التشريعيين لا يزالان كافيين لضمان وفائها الكامل بالتزاماتها .

وفور اتخاذ القرار رقم ٥٩١ (١٩٨٦) اتخذت حكومة المملكة المتحدة إجراءات لتذكير الشركات البريطانية بالتزاماتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بحظر الأمم المتحدة لتصدير الأسلحة .

ويتم التحقيق بصورة شاملة في أي انتهاكات مدعّاة لتشريع المملكة المتحدة المنفذ لحظر الأمم المتحدة لتصدير الأسلحة إلى جنوب إفريقيا ويعقب ذلك اتخاذ إجراءات جنائية حسب الاقتضاء ، ويتم من وقت لآخر إبلاغ رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة

بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب افريقيا بتفاصيل الاجراءات القانونية التي أسفرت في بعض الحالات عن صدور احكام بالسجن . وعلى سبيل المثال ، أدين في عام ١٩٨٣ ثلاثة أشخاص بتهم تشمل التصدير غير القانوني للأسلحة إلى جنوب افريقيا . وصدر على أحدهم حكم بالسجن بستة أشهر مع ستة أشهر متداخلة وغرامة ١٠٠٠ جنيه استرليني ، وعلى الآخرين حكمان بالسجن ستة وثلاثة أشهر على التوالي . وفي عام ١٩٨٥ أسفرت قضية كوفنتري عن محاكمة وإدانة خمسة أشخاص . وتم تغريم الجميع وصدرت ضدهم أحكام بالسجن . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، صدر حكم على شخصين بالسجن ستة أشهر لكل منهما للتصدير غير القانوني لمعدات تصوير فوتوغرافي جوي بعيدة المدى للاستطلاع إلى جنوب افريقيا . وقد ظهر عدد آخر من القضايا بموجب السلطات التي تمارسها دائرة الرسوم الجمركية والانتاجية الملكية .

ويوضح هذا السجل من الإجراءات القانونية الناجحة ضد المجرمين تصميم الحكومة البريطانية على ضمان التنفيذ الدقيق للتزامات المملكة المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٩١ (١٩٨٦) وبالتالي تنفيذ التشريع البريطاني الذي ينظم الصادرات إلى جنوب افريقيا .

ويرجو الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تعميم هذه المذكرة بوصفها من وثائق مجلس الأمن .
